الأمم المتحدة

A/54/889–S/2000/506

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 May 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأنه انعقد الاجتماع الوزاري الثالث عشر في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ في نجامينا، في إطار أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وأحيل إليكم، باسم الرئيس الحالي للجنة، التقرير المعتمد عقب هذا الاجتماع وكذلك إعلان نجامينا (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ (أ) ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد حجار
السفير
الممثل الدائم لتشاد
لدى الأمم المتحدة

130600 130600 00-45483 (A)
0045483

المرفق

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

نجامينا، ٢-٦ أيار/مايو ٢٠٠٠

مقدمة

اتفق المؤتمر الوزاري الثالث عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في نجامينا في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. ولم تحضر رواندا.

كما شارك في الأعمال ممثلان للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقام بتمثيل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أمينها العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن، سعادة السيد نيلسون كوسمي.

وقد تميز حفل الافتتاح بما يلي:

- كلمة الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها ممثله السيد حامدو دياوارا، المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نجامينا.
- كلمة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، تلاها ممثله السيد ليوتارد إميل أوغنيما، المفوض السامي لمنظمة الوحدة الأفريقية.
- كلمة سعادة السيد نيلسون كوسمي، الأمين العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- كلمة سعادة السيد ناغوم ياماسوم، رئيس وزراء جمهورية تشاد.

إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال

٢ - التقرير المؤقت للمكتب

٣ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية

ألف - إنشاء آلية الإنذار المبكر

باء - تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام ين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا

جيم – إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

دال – إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية

هاء – إنشاء مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا (كوباس)

٤ – النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا

٥ – استعراض الحالة الجيوبوليتيكية لوسط أفريقيا والأمن فيها

٦ – التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

٧ – حرية انتقال بعض فئات رعايا الدول الأعضاء داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٨ – التحضير للمؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين في وسط أفريقيا

٩ – موعد ومكان الاجتماع الوزاري المقبل

١٠ – مسائل أخرى

١١ – اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنة الاستشارية الدائمة

سير الأعمال

أولا – التقرير المؤقت للمكتب

أحاطت اللجنة علما بالتقرير المؤقت الذي قدمه سعادة السيد محمد صالح النديف، وزير خارجية تشاد، بصفته رئيس المكتب، على الصعيد الوزاري.

ورحبت اللجنة بالجهود التي ما فتئ المكتب يبذلها للاضطلاع بالولايات التي عهد بها إليه الاجتماع الوزاري الثاني عشر، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- عرض مشروع القرار الخاص بأنشطة اللجنة الاستشارية الذي اعتمد أثناء الاجتماع الوزاري الثاني عشر على الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية؛
- المساعدة التي قدمتها اللجنة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنظيم اجتماع للخبراء في مالايو لإعداد مشروع بروتوكول خاص بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا (كوباس)؛

- المساعدة التي قدمت لتنظيم مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لرؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا في مالابو الذي شكل إطارا لاعتماد وتوقيع البروتوكول الخاص بمجلس السلام والأمن بوسط أفريقيا (كوباس) ومعاهدة المساعدة المتبادلة؛

- المبادرات التي اتخذت لإعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوطيد السلم في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- الخطوات التي اتخذت ضمن إطار التحضير للمؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين؛

- الخطوات التي اتخذت مع كندا لتنفيذ مبادرة ''نزع السلاح من أجل تحقيق التنمية والسلم'' المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير؛

- توعية بلدان المنطقة دون الإقليمية بضرورة التصديق على ميثاق عدم الاعتداء والبروتوكول الخاص بالآلية دون الإقليمية لمنع المنازعات في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها ومعاهدة المساعدة المتبادلة؛

- تنظيم الاجتماع الوزاري الثالث عشر؛

- الخطوات التي اتخذت لبدء التشغيل الفعلي لآلية الإنذار المبكر، وإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ثانيا – تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية

ألف – إنشاء آلية الإنذار السريع

رحبت اللجنة بالاتصالات الجارية بين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة غابون لتوفير مباني لاستضافة مقر آلية الإنذار السريع.

وأحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالخطوات التي اتخذتها حكومة غابون مع الولايات المتحدة لتمويل الآلية، فضلا عن الروح الطيبة التي أعربت عنها البلد المذكور في هذا الشأن.

وأوكلت للمكتب مهمة اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتعاون مع أمانة اللجنة، لعقد حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن تنظيم آلية للإنذار السريع وتشغيلها.

باء - تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا

بعد أن رحبت اللجنة بحسن سير التدريبات في غابون عام ٢٠٠٠، أكدت من جديد اهتمامها بتنظيم تدريبات عسكرية مشتركة، وإن كانت محدودة، من خلال تعبئة الموارد اللازمة لبلدان وسط أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بالدعوة إلى عقد لقاء قبل الاجتماع الوزاري الرابع عشر يجمع بين رؤساء أركان القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا لتكرار تدريبات ''بيونغو - ٩٨''، وخفض تكاليفها، وتقسيم الاشتراكات بين مختلف البلدان.

وتمت مفاتحة غابون بمسألة استضافة اللقاء بوصفها البلد الذي سيقوم باستضافة التدريبات.

وكلف المكتب بمهمة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم هذا اللقاء.

جيم - إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بسير مشروع إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا ولا سيما بعملية الإعداد الجارية في الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمشروع بروتوكول خاص بتنظيم هذه المؤسسة.

ورحبت بالخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدى مختلف البرلمانات الوطنية وبعض المؤسسات الأفريقية تمهيدا لإنشاء البرلمان دون الإقليمي لوسط أفريقيا.

ودعت اللجنة الجماعة الاقتصادية إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة للدعوة إلى عقد اجتماع للخبراء والبرلمانيين دون الإقليميين المسؤولين بدراسة الطرق المتعلقة بتنفيذ شبكة البرلمانيين التي أنشأها رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية في مالايو في حزيران/يونيه ١٩٩٩ والحصول على التمويل اللازم لتشغيلها، وذلك قبل انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع عشر.

دال - إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالهبة المقدمة من الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بموجب قرارها ٢٤٩/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بمبلغ مليون دولار تخصص لإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية. وأعربت عن امتنانها في هذا الصدد لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ورحبت بالزيارة القادمة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الكاميرون من أجل تحديد طرائق إنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتلقت مع الارتياح المعلومات المقدمة بشأن الزيارة القادمة للسيدة ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى وسط أفريقيا، وتعهدها بدعمها الكامل للمشاريع الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية.

هاء - تشغيل مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا (كوباس)

رحبت اللجنة بتوقيع رؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا، الذين اجتمعوا في مالابو في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، على البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا فضلا عن حلف المساعدة المتبادلة. وقد أحاطت علما مع الارتياح بمصادقة الكاميرون على هاتين الوثيقتين القانونيتين الهامتين كما أعربت عن سرورها لعلمها بأن الإجراءات المتعلقة بهذه المصادقة قد بدأت في الدول الأعضاء الأخرى.

وأعربت عن أملها بأن تتم الإجراءات المذكورة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا البدء في عمله.

وقد أُذن للمكتب بأن يدعو، بالتعاون مع أمانة اللجنة، إلى عقد اجتماع للخبراء من البلدان الأعضاء بهدف بحث مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم آلية الإنذار السريع والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا ولجنة الدفاع التابعة لبلدان وسط أفريقيا.

وقد تقرر أن يُعقد الاجتماع المذكور في ياوندي في بحر النصف الثاني من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وذلك قبل مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات بلدان وسط أفريقيا.

ثالثا - بحث تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا

بعد استعراض التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا الذي انعقد في نجامينا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، رحبت اللجنة بالجهود الجبارة التي بذلتها بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل تنفيذها.

وقد أحاطت علما مع الارتياح بما يلي:

- إعداد العديد من البلدان الأعضاء في اللجنة لخطط وطنية متعلقة بشؤون الحكم السليم؛

- إنشاء هياكل وطنية مكلفة بتنسيق أعمال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وإنشاء لجان لمتابعة توصيات اللجنة داخل البعض من هذه البلدان؛

- التنظيم الشديد لأنشطة شركات الحراسة وخاصة منع هذه الشركات من حيازة الأسلحة؛

- وضع برامج للتوعية بأخطار الأسلحة النارية في البعض من البلدان، لا سيما عن طريق الإذاعة؛

- تنفيذ برامج لجمع الأسلحة وتدميرها؛

- تضمين بنود متعلقة بجمع الأسلحة في اتفاقات السلام أو اتفاقات وقف إطلاق النار؛

- تعزيز عمليات المراقبة عند الحدود، لا سيما عن طريق إنشاء مراكز حدودية جديدة؛

- تنفيذ برامج لتدريب أفراد الأمن على مراقبة الحدود.

وأوصت اللجنة البلدان الأعضاء بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر وبصورة أعم لمضاعفة تحمسها من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة، بالنظر إلى المخاطر التي تشكلها هذه المصيبة على سلم هذه المنطقة الإقليمية وأمنها واستقرارها وتنميتها.

وأوصت اللجنة المكتب بأن ينظم، بالتعاون مع أمانة اللجنة، مشاورات مع البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ التدابير الصادرة عن المؤتمر على الصعيد دون الإقليمي ولا سيما:

- مواءمة التشريعات الوطنية لبلدان وسط أفريقيا من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتداولها بطريقة غير مشروعة؛

- وضع سجل موحد للأسلحة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي وإنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالمخزونات الموجودة بحسب البلدان وتجار الأسلحة ووكلاء النقل؛

- استكشاف المشاريع الإقليمية لجمع الأسلحة، المصحوبة بمشاريع إنمائية صغيرة من شأنها أن تيسر إعادة إدماج المتضررين في أدائهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ومؤسسات الإقراض.

رابعا – استعراض الحالة الجيوبولوتيكية والأمنية في وسط أفريقيا

أنغولا

أعربت اللجنة عن قلقها للحالة التي لا تزال سائدة في أنغولا والناتجة عن رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، جوناس سافيمبي ، الالتزام بالشروط الواردة في بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ورحبت بالجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية من أجل وضع حد للحرب واستتباب السلم في أنغولا.

ووجهت اللجنة نداء من أجل التنفيذ الكامل للجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن ضد يونيتا وناشدت جميع دول هذه المنطقة دون الإقليمية اعتبار تقرير فاولر بشأن الجزاءات المفروضة ضد يونيتا والتوصيات الواردة فيه أساسا جيدا لوضع حد لانتهاكات نظام الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة.

ورحبت اللجنة بقرار فخامة رئيس جمهورية أنغولا السيد إدواردو دوس سانتوس القاضي بإعادة إدماج السكان المدنيين والقوات العسكرية وغيرها من مسؤولي يونيتا الذين يتخلون عن السيد جوناس سافيمبي.

ورحبت اللجنة بإعلان فخامة الرئيس إدواردو دوس سانتوس عن تنظيم انتخابات عامة في عام ٢٠٠١، وناشدت جميع الأحزاب السياسية المشاركة فيها.

بوروندي

أشادت اللجنة بحرارة بتعيين الرئيس نيلسون مانديلا وسيطا في قضية بوروندي، وهو ما أتى استجابة للقلق الذي أعربت عنه اللجنة أثناء اجتماعها الأخير.

ورحبت بالتطور الإيجابي للحالة منذ تعيين الوسيط الجديد ولا سيما عقد لقاءات تجمع كافة القوى السياسية للبلد.

وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء تواصل المذابح التي لا يزال يذهب ضحيتها السكان المدنيون الأبرياء في بوروندي. ووجهت نداء ملحا إلى المتمردين المسلحين لقبول المشاركة بصورة فعلية في المحادثات الجارية في إطار وساطة الرئيس مانديلا.

وطالبت الإعلان الفوري عن وقف إطلاق النار وذلك من أجل وقف مذابح السكان المدنيين الأبرياء وحثت جميع الأطراف في اتفاق لوساكا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ شروط الاتفاق المذكور، ولا سيما المتعلقة منها بنزع أسلحة الجماعات المسلحة البوروندية.

وبهدف توطيد عملية السلام الجارية، وجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي من أجل استئناف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع بوروندي، على وجه السرعة، وذلك بهدف التخفيف من المعاناة التي يكابدها الشعب البوروندي منذ ما يزيد عن سبع سنوات.

الكاميرون

أشادت اللجنة بمناخ السلم والاستقرار السائد في الكاميرون.

وأحاطت علما مع الارتياح بتنفيذ البرنامج الوطني للحكم السليم في الكاميرون والجهود الجبارة التي تبذلها السلطات الكاميرونية في مكافحة الفساد.

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها للمعلومات التي قدمها الوفد الكاميروني عن استمرار محاولات التسلل والتحرشات المتكررة للقوات النيجيرية في باكاسي ودعت الطرفين إلى تحاشي أي تصرف من شأنه أن يزيد من التوتر، بانتظار حكم محكمة العدل الدولية التي عرضت عليها الكاميرون النزاع.

وإذ تكرر اللجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والدول الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكاميرون ونيجيريا في انتظار قرار محكمة العدل الدولية، فإنها تلتمس من المحكمة اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل التعجيل بإنهاء الإجراءات المعلقة المعروضة عليها.

وحثت اللجنة مجددا نيجيريا على الامتثال الكامل للتدابير التحفظية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في قرارها المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، ودعت الطرفين إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يعرقل تطبيق قرار المحكمة النهائي.

وأعربت اللجنة عن قلقها لاستمرار ظاهرة قطاع الطرق عبر الحدود، والتداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة وأسلحة الحرب وتفاقم اللصوصية على نطاق واسع.

ورحبت بعزم الحكومة الكاميرونية على مكافحة انعدام الأمن، وبالجهود المحمودة التي بدأتها في هذا الصدد وبأوجه النجاح الملحوظة التي سجلتها حتى الآن بالفعل.

الكونغو

أبلغت اللجنة بالتطور الإيجابي للحالة السائدة في الكونغو. ورحبت بعودة السلام والأمن في جميع أرجاء هذا الإقليم، لا سيما بفضل التنفيذ الفعلي لاتفاقي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية اللذين أبرما في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في بوانت – نوارو

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في برازافيل فيما بين القوات المسلحة الكونغولية والفصائل المسلحة بفضل وساطة فخامة رئيس جمهورية غابون الحاج عمر بونغو.

وحثت لجنة متابعة هذين الاتفاقين على مواصلة جهودها، لا سيما فيما يتعلق بتسريح أفراد المليشيات السابقين وجمع الأسلحة، وذلك بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم حوار وطني يهدف إلى تحديد سبل إعمار الكونغو وترسيخ الوحدة الوطنية والدفع بعملية إرساء الديمقراطية.

ووجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم مساعدة عاجلة وكبيرة إلى الكونغو لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتوطيد السلم.

غابون

أعربت اللجنة عن سرورها للتطور الإيجابي للحالة في غابون، التي تميزت خصوصا بممارسة الأحزاب السياسية أنشطتها بحرية، والسير العادي لعمل المؤسسات ووجود مناخ عام للسلم والاستقرار السياسي.

ورحبت بالمساهمة الثمينة التي قدمتها بعض البلدان الصديقة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى غابون من أجل تنفيذ برنامج تقديم المساعدة الهادف إلى التخفيف من معاناة اللاجئين الموجودين في غابون.

وأعربت عن قلقها إزاء البطء الملاحظ في إيصال الهيئات المعنية المساعدات إلى اللاجئين. وطلبت إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإلى البلدان المعنية أن تبذل قصارى الجهود بهدف إعادة اللاجئين بصورة طوعية وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

وأخيرا لاحظت اللجنة مع الاهتمام انعقاد مؤتمر للقمة بشأن النمو والتخفيف من حدة الفقر في مدينة ليبرفيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

غينيا الاستوائية

رحبت اللجنة باستئناف العملية الديمقراطية في غينيا الاستوائية وبتنظيم الانتخابات البلدية التي أعلنت جميع الأحزاب السياسية مشاركتها فيها في وقت قريب.

وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها السلطات في غينيا الاستوائية من أجل تعزيز الثقافة الديمقراطية في البلد وأعربت عن سرورها للمساعدات المالية التي منحت مؤخرا إلى الأحزاب السياسية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أشادت اللجنة بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف تنفيذ اتفاق لوساكا ولا سيما تنظيم مؤتمر قمة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بالجزائر العاصمة لتيسير ذلك.

ورحبت اللجنة بالقرارات المتخذة أثناء اجتماع اللجنة السياسية الذي انعقد في كمبالا في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ولا سيما اعتماد جميع أطراف النزاع خطة فك الاشتباك وإعادة نشر القوات، وذلك طبقا لاتفاق لوساكا، فضلا عن قرارها القاضي بالوقف الكامل لأعمال القتال ابتداء من ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وحثت بشدة جميع الأطراف على الوفاء الكامل بالتزاماتها في هذا الصدد وخاصة بهدف تعزيز وقف إطلاق النار.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يجيز في أقرب وقت ممكن تنفيذ ''المرحلة الثانية'' من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعلنت اللجنة عن قلقها العميق لاستمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل قوات الاحتلال ودعت إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات.

ورحبت بالاقتراح الذي عرضه الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق من الخبراء المستقلين يكلف بالتحقيق في الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعادت تأكيدها بشدة لضرورة التزام الأطراف باحترام السيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها.

وأكدت على ضرورة أن تقدم جميع الأطراف تعهدات وضمانات أمنية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

جمهورية أفريقيا الوسطى

رحبت اللجنة بالعودة التدريجية للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأشادت بالجهود المحمودة التي تبذلها حكومة أفريقيا الوسطى بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز هذا السلام.

وأشادت بالتزام فخامة الرئيس السيد أنج فيليكس باتاسيه بالعمل من أجل المصالحة الوطنية وإعمار البلد، وأعربت عن سرورها لانخفاض حدة التوترات وبالثقة التي عادت لتسود في أوساط مختلف القوى السياسية والتي تجسدت خاصة بعودة نواب المعارضة إلى الجمعية الوطنية منذ آذار/مارس ٢٠٠٠.

وأعربت اللجنة عن قلقها لتزايد أعمال اللصوصية التي يرتكبها قطّاع الطرق داخل البلد. ولاحظت مع الارتياح التدابير التي اتخذتها حكومة أفريقيا الوسطى من أجل مكافحة انعدام الأمن، لا سيما إنشاء وزارة دولة مكلفة بنزع السلاح في ٢٤ نيسان/أبريل، فضلا عن إعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن مستقبلا.

ورحبت اللجنة أيضا باجتماع سيعقد في وقت قريب في مقر الأمم المتحدة بنيويورك للمؤسسات الإقراضية بهدف تعبئة الموارد اللازمة من أجل دعم توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سان تومي وبرينسيبي

أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية في سان تومي وبرينسيبي بسبب تنفيذ التدابير التي ينص عليها برنامج التكيف الهيكلي الذي وقّع مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ورحبت بالجهود التي تبذلها حكومة سان تومي وبرينسيبي من أجل الحفاظ على بيئة السلام والاستقرار في هذا البلد ورحبت بالطابع الودي للمفاوضات الجارية بشأن وضع الحدود البحرية مع البلدان المجاورة.

تشاد

أثنت اللجنة على الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية تشاد من أجل إحلال نظام ديمقراطي يقوم على توافق الآراء والمشاركة. ورحبت مع الارتياح بأن حكومة تشاد، في إطار ما تنتهجه من سياسة الحكم الجيد والإدارة الجيدة، أصدرت قانونا يتعلق بقمع المخالفات المالية واختلاس النقود العامة.

وقد رحبت اللجنة بالجهود المبذولة من أجل دعم عملية المصالحة الوطنية ولاحظت مع الارتياح مواصلة سياسة الحوار التي شرع فيها فخامة الرئيس إيدريس ديبي.

وناشدت جميع الأطراف في تشاد الاستجابة لهذه الإرادة الراغبة في مواصلة الحوار وتفضيل التوفيق على المجابهة من أجل الحفاظ على المصالح العليا لشعب تشاد.

وقد أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالنجاح الذي أحرزته قوات الأمن التشادية في التصدي للاضطرابات الأمنية، لا سيما لأنشطة قطاع الطرق.

وقد أطلعت اللجنة على المرحلة المتقدمة التي تم بلوغها في إنجاز مشروع خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون ورحبت بالتقدم المحرز في هذا الإطار.

خامسا - التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة مع الموافقة بالإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجال التعاون تحقيقا للأمن، والتي تهدف أساسا إلى إزالة التوترات، والتصدي لحالات انعدام الأمن في المناطق الحدودية والسماح بتبادل الآراء بين مختلف الهياكل الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

وإدراكا منها أن معظم المشاكل الأمنية في المنطقة دون الإقليمية تتسم بطابع يتخطى حدود الدولة الواحدة وأنه من الضروري إيجاد حلول مشتركة ومتضافرة، فإن اللجنة أوصت بشدة ومجددا بتكثيف التعاون والتضافر بين قوات أمن بلدان وسط أفريقيا، لا سيما من خلال إجراء لقاءات دورية وتنظيم عملية مشتركة.

وتثني اللجنة بصورة خاصة على:

- الاتصالات التي جرت على مستوى القمة بين رؤساء دول جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وجمهورية أنغولا والتي أدت إلى التوقيع في لواندا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ على الاتفاق الإطاري بين هذه البلدان الثلاثة الذي يقضي أساسا بإنشاء لجنة مشتركة ثلاثية تعنى بالأمن؛
- التعاون القائم بن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو الذي أدى أساسا إلى عودة اللاجئين الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية الكونغو؛
- الاتصالات وعمليات تبادل الآراء الجارية بين غابون والكونغو بشأن المسائل الأمنية؛
- التعاون القائم بين غينيا الاستوائية والكونغو الذي جعل سلطات غينيا الاستوائية تعيد إلى الكونغو مركبا كان قد تم الاستيلاء عليه، وتسلم الكونغو مرتكبي هذا الفعل.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء ازدياد أعمال اللصوصية الواسعة النطاق والاضطرابات الأمنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما نشوء ظاهرة ''قُطّاع

الطرق''. وأوصت بتكثيف عمليات تبادل المعلومات وبتنظيم عمليات مشتركة للتصدي لهذه المشكلة الحادة. واقترحت عقد اجتماع رفيع المستوى بهذا الصدد يتوخى أساسا إقامة الإطار القانوني المناسب لإتاحة التعاون في هذا المجال.

وشددت على ضرورة إقامة تعاون أوثق بين أجهزة الأمن في مختلف البلدان بهدف التصدي للاتجار بالمركبات المسروقة العابر للحدود.

وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء صندوق لمكافحة الإجرام. وأسندت إلى المكتب ولاية دراسة واقتراح السبل والوسائل اللازمة لتخصيص الموارد الكافية لهذا الصندوق.

وفي سياق الإشارة إلى الأهمية التي يكتسبها، بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، ميثاق المساعدة المتبادلة الذي أبرمته بلدان وسط أفريقيا في ٢٤ شباط/فبراير، دعت اللجنة البلدان التي وقعت على هذا الميثاق إلى التصديق عليه. وأوصت المكتب بتوعية البلدان التي لم تصدق عليه بعد أن تفعل ذلك من أجل أن يدخل حيز النفاذ قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

وإدراكا منها بضرورة تدعيم التعاون في مجال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، رحبت اللجنة بالتوقيع على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية في ياوندي، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة رؤساء الشرطة لبلدان وسط أفريقيا. وناشدت البلدان التي لم توقع بعد على هذا الاتفاق أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للشروع في التوقيع عليه بسرعة وأن تكفل فعاليته التامة.

سادسا - حرية تنقل بعض الفئات من رعايا الدول الأعضاء داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

بعد أن شددت اللجنة علىأهمية هذه المسألة التي تعتبر قضية الساعة، وأحاطت علما بإمعان بالعرض الذي قدمه في هذا الصدد وكيل الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اعتبرت أنه يتعين النظر في هذه المسألة في إطار أنسب، لا سيما في إطار السلطات المختصة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

سابعا - الأعمال التحضيرية للمؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين في وسط أفريقيا

تناولت اللجنة مسألة الأعمال التحضيرية للمؤتمر دون الإقليمي المعني بمشكلة اللاجئين في وسط أفريقيا، مشددة على أهمية هذا اللقاء نظرا لما تتسم به من حدة مشكلة

اللاجئين في وسط أفريقيا ونظرا لما تشكله من خطر بالنسبة للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وقد أوصت اللجنة أن يعكف المؤتمر على معالجة المسائل التالية:

- أسباب تدفق اللاجئين في وسط أفريقيا؛
- ظروف إقامة اللاجئين في البلد المضيف؛
- المساعدة المقدمة إلى اللاجئين؛
- حقوق اللاجئين وواجباتهم؛
- مشكلة إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة إدماجهم فيه، أو نقلهم إلى بلد مضيف آخر، أو إدماجهم في مجتمع البلد الموجودين فيه؛
- العلاقات بين البلد المضيف وبلد الأصل؛
- المساعدة المقدمة إلى البلدان المضيفة؛
- مسألة المشردين.

وقد رحبت اللجنة بالترتيبات المتخذة بالفعل في إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

وقد أسندت إلى مكتب اللجنة ولاية القيام، من خلال الاتصال بأمانة اللجنة، ببذل جميع المساعي اللازمة مع منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل جمع كافة المعلومات والبيانات اللازمة للإعداد بصورة مناسبة لهذا المؤتمر، الذي سينعقد تمهيدا للاجتماع الوزاري الرابع عشر.

ثامنا ـ موعد الاجتماع المقبل ومكانه

قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الرابع عشر خلال الأسبوع الثاني من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠ في بوجومبورا، ببروندي.

تاسعا ـ مسائل أخرى

شددت اللجنة على ضرورة أن يعقد المكتب عددا من الاجتماعات مرة واحدة على الأقل قبل انعقاد الاجتماعات الوزارية.

وحثت اللجنة الدول الأعضاء على الالتزام بانتظام بدفع مساهماتها في الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل أنشطتها.

وطلبت اللجنة إلى المكتب أن يتابع عن كثب تطورات الصراع الجاري في وسط أفريقيا، وأن يشارك بدرجة أكبر في المبادرات الرامية إلى إحلال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وأن يقدم إليها تقارير بهذا الشأن في كل اجتماع.

ورحبت اللجنة بالزيارة، التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، في وقت انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشاية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا واعتمدت إعلانا بهذا الشأن لدى اختتام أعمالها.

حرر في نجامينا، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠

إعلان

نحن وزراء الخارجية/العلاقات الخارجية والدفاع والأمن في الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعون في نجامينا يومي ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث عشر:

- إذ نضع في اعتبارنا الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن في العالم؛
- وإذ نحيط علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب الصراعات، وعن تعزيز السلام والتنمية بصورة مستدامة في أفريقيا؛
- وإذ نضع في اعتبارنا أيضا ما ورد في التقرير الصادر عنه مؤخرا والمعنون ”نحن شعوب العالم ...“؛
- وإذ ندرك استمرار التوترات، والأزمات والصراعات في وسط أفريقيا؛
- وإذ نحيط علما بصورة خاصة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دون كلل من أجل منع وإدارة وفض الصراعات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وتقديم الدعم المستمر لها؛
- نحيي بشدة الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، لكل ما قام به من مبادرات تهدف إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية، ولا سيما في أنغولا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا إلى وسط أفريقيا (غابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون)، وذلك بالذات في وقت انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنتنا، ونرحب مع الارتياح بالدعوة التي وجهها في تلك المناسبة تحقيقا للسلام، والأمن، والاستقرار؛
- نشجع الأمين العام على ما ينوي تكثيفه من مبادرات رامية إلى إعادة إحلال السلام، والأمن، والاستقرار، في أفريقيا، ولا سيما إلى وسط أفريقيا.

حرر في نجامينا في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠